التقسيمات المتنوعة للأفعال الصحيحة والمعتلة

عمر علي عمر بابعير*

تاريخ تسلُّم البحث : 2016/11/28م تاريخ قبول النشر: 2018/4/1م

الملخص

إنَّ الناظر في تقسيماتِ الصرفيين للفعل الصحيح على سالم ومهموز ومضاعف، والأفعال المعتلة على مثال وأجوف وناقص ولفيف؛ قد يظنُّ أنَّ هذا هو التقسيم الوحيد لهذا النوع من الأفعال؛ لأنَّ كثيرًا من كتب الصرف القديمة والحديثة قد أَوْرَدَتْ هذا النوع من التقسيم بهذه الكيفية ولم تذكر غيره.

ولأنَّني شعرتُ باضطرابٍ في هذا التقسيم جرَّني ذلك إلى النظر في كتب الصرفيين، فاكتشفتُ أنَّ هناك تقسيماتٍ أخرى تُربِي على الثمانية، ووجدتُ أنَّ منها ما هو أفضل في رأيي من هذا التقسيم الذي استقرَّت عليه أكثر الدراسات الصرفية الحديثة.

وقد قسَّمتُ بحثي على مبحثين، تناولتُ في المبحث الأول التقسيم الذي جَعَل فيه الصرفيون الفعلَ المهموزَ والمضاعفَ من أقسام الصحيح، وبيَّنتُ فسادَ هذا التقسيم، وأما المبحث الثاني فقد ذكرتُ فيه التقسيمات التي لم يُجعلا فيها من أقسام الصحيح واخترتُ منها التقسيم الأكثر قبولًا والأبعد عن الاضطراب في تصوري.

المقدمة:

قسَّم الصرفيون الأفعالَ عدة تقسيماتٍ لاعتباراتٍ مختلفة، وإذا نظرنا إلى هذه التقسيمات وجدنا أنَّ أكثرها منضبطة، وأنَّ حدَّ كلِّ قسمٍ فيها معلوم، لا يختلط بعضها ببعض، ولا يقع الاضطراب والتناقض فيها، ولهذا كان هناك ما يشبه الاتفاق عليها بين الصرفيين متقدمهم ومتأخرهم، ومن هذه التقسيمات:

_ تقسيم الفعل على ماضٍ ومضارع وأمر.

_ تقسيم الفعل على مجرَّد ومزيد.

_ تقسيم الفعل على جامد ومتصرف.

_ تقسيم الفعل على لازم ومتعدٍّ.

_ تقسيم الفعل على مبني للمعلوم ومبني للمجهول.

فلا يوجد من الصرفيين أحدٌ يجعل فعلًا ماضيًا ضمن أمثلة الأفعال المضارعة، أو يذكر فعلًا مجرَّدًا ضمن قائمة الأفعال المزيدة، أو يحكم على فعل جامد بأنه متصرف، وهكذا.

غير أنَّنا نجد في الجانب الآخر تقسيمًا اختلف فيه الصرفيون اختلافًا كثيرًا وتعدَّدت رؤاهم في تقسيمه، حتى وصلت إلى أكثر من ثمانية، وهو تقسيم الفعل على صحيح ومعتل، فمنهم من يرى تقسيمه على سالم وغير سالم، ومنهم من يرى تقسيمه على صحيح وغير صحيح، ولا يحصر غير الصحيح في المعتل بل يدرج غيره معه كما سيأتي معنا إن شاء الله تعالى في هذا البحث.

وقد استقرَّ عند الصرفيين المحدثين التقسيمُ المعروفُ اليوم والذي يُدرَّس في أكثر الجامعات والمعاهد والمراكز التعليمية.

وإنَّ المتأمِّل في هذا التقسيم والمدقِّق فيه يجد أنَّ به حاجةً إلى تعديل وتغيير لما فيه من اضطراب بحيث إنك ترى من الصرفيين من يُعرِّف الفعل المعتل بأنه ما كان أحد أصوله حرف عِلة ثم يُدرج الفعل (وَسْوَسَ) وما كان مثله في الصحيح المضعَّف[1] مع وجود حرف العلة (الواو) فيه مرتين، وترى أيضًا من يذكر التعريف السابق للفعل المعتل ثم يُدرج الفعل (رَأَى) أو (يَئِسَ) أو (وَأَى) ضمن الفعل الصحيح المهموز[2] مع وجود حرف العلة في آخر الفعل الأول، وأول الفعل الثاني، وأول الفعل الثالث وآخره.

* أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية – كلية الآداب – جامعة حضرموت.

وقد خلصتُ في بحثٍ سابق إلى أنَّ هذا الاضطراب الذي وقع فيه الصرفيون إنما كان سببه إدراج المضعَّف والمهموز ضمن أقسام الفعل الصحيح، وحملني ذلك على أن أنظر في هذا البحث إلى تقسيمات الصرفيين للأفعال الصحيحة والمعتلة لعلِّي أجد فيها ما يكون بديلًا عن هذا التقسيم في الدِّراسات الصرفية الحديثة.

والذي يحفزني لأكتب في هذا البحث هو قول أستاذي أبي أوس: ((الصحة والاعتلال في الفعل صفتان متناقضتان؛ فهما لا تجتمعان ولا ترتفعان))[3].

فهذه القضية الصرفية إنما أسعى ببحثي هذا إلى الأخذ والعمل بها، غير أنَّ الأقسام التي حدَّدها الصرفيون للفعل الصحيح والمعتل لا تأتي متَّسقةً مع هذه القضية؛ لأننا لو أخذنا مثلاً الفعل (أَتَى) سنجد أنه مهموز وهو ناقص أيضًا، والمهموز في تصنيفهم من أقسام الصحيح، والناقص من أقسام المعتل، ولو أخذنا الفعل (وَدَّ) سنجد أنه مضعَّف وهو مثال أيضًا، والمضعَّف في تصنيفهم من أقسام الصحيح، والمثال من أقسام المعتل، وبهذا لن تكون الصحة والاعتلال صفتين متناقضتين لو أخذنا بهذا التقسيم.

إذًا لا بدَّ من التغيير في هذا التقسيم حتى نصل إلى أن تكون الصحة والاعتلال في الفعل صفتين متناقضتين لا تجتمعان ولا ترتفعان.

وقد حدا بي التفكير لتحقيق هذا التغيير إلى النظر في التقسيمات المتنوعة للصرفيين لعلَّ فيها ما يمكن أن يكون بعيدًا عن هذا الاضطراب الموجود في ذلك التقسيم، وبعد أن جمعتُ تقسيمات الصرفيين المتنوعة لهذه الأفعال بدا لي أن أقسِّم بحثي على مبحثين، المبحث الأول أتحدَّث فيه عن التقسيم الذي جُعِلَ فيه المضعَّف والمهموز من أقسام الصحيح؛ وذلك لأنَّ هذين النوعين من الأفعال هما سبب الاضطراب الموجود في التقسيم نفسه.

وأما المبحث الثاني فأتحدَّث فيه عن التقسيمات الأخرى التي لم يُجْعَل فيها المضعَّف والمهموز من أقسام الصحيح حتى أظفر من بين تلك التقسيمات بتقسيمٍ لا تتداخل فيه الحدود الصرفية.

المبحث الأول:

التقسيمُ الذي جُعِلا فيه من أقسام الصحيح:

إنَّ التقسيم الذي جُعِلَ فيه المضعَّفُ والمهموزُ من أقسام الصحيح هو الذي استقرَّ عليه الصرفيون المُحدَثون حتى لا يكاد يُعرَف غيره من التقسيمات، فهم يرون أنَّ الفعل يُقسَّم على قسمين: صحيح ومعتل، ثم يُقسَّم الصحيح على ثلاثة أقسام: سالم، ومضعَّف، ومهموز، ويُقسَّم المعتل على أربعة أقسام: مثال، وأجوف، وناقص، ولفيف[4].

والمستنكر في هذا التقسيم هو جَعْلُ المضعَّف والمهموز من أقسام الفعل الصحيح، وذلك لعدة أمور، وهي:

أولًا: أنَّ المضعَّف والمهموز يكونان معتلين؛ فليسا هما مقصورَيْن على الفعل الصحيح، بل إنَّ المهموز المعتل يأتي على جميع صور الفعل المعتل الخاصة بالثلاثي، وذلك على النحو الآتي:

أ- المثال المهموز؛ نحو: وَطِئَ، وَأَدَ، ، وَضُؤَ، وَمَأَ، يَئِس، ويأتي منه ما هو مزيد؛ نحو: واءَمَ، تَوَكَّأ.

ب- الأجوف المهموز؛ نحو: آبَ، آلَ، آنَ، بَاءَ، جَاءَ، سَاءَ، شَاءَ، فَاءَ، قاء، نَاءَ، ويأتي منه ما هو مزيد؛ نحو: أَوَّلَ، وأيَّدَ.

ج- الناقص المهموز؛ نحو: أَبَى، أَتَى، رَأَى، نَأَى، ويأتي منه ما هو مزيد؛ نحو: أدَّى، آخَى، آذَى، آتى، آسَى، آلَى.

د- اللفيف المهموز: ويأتي بقسميه، اللفيف المقرون؛ نحو: أَوَى، واللفيف المفروق؛ نحو: وَأَى.

وقد جاء عن السيوطي في بيان أنواع المهموز المعتل قوله: ((وقد يكون المهموز مثالًا؛ نحو: وَطِئَ، ووَضُؤَ فحكمه كالصحيح، وقد يكون أجوف؛ نحو: جاء، وناقصًا؛ نحو: أَبَى، وأَتَى، ولفيفًا؛ نحو: أَوَى))[5].

وأما المضعَّف المعتل فإنه يأتي على صورتين من صور الفعل المعتل الخاصة بالثلاثي؛ فيكون مثالًا؛ نحو: ودَّ، وجَّ (بمعنى أسرع)، ويمَّمَ (وهذا الفعل مضعَّف ومزيد بالتضعيف أيضًا).

ويكون لفيفًا مقرونًا مضعَّفًا بالياء؛ نحو: حيَّ، وعيَّ، ولا يكون الفعلُ مضعَّفًا بالواو، إذ إنَّ التضعيف بالواو من خصائص الأسماء، وقد عقد سيبويه بابًا في كتابه بعنوان (باب التضعيف في بنات الواو) وبيَّن فيه أنَّ هذا النوع من التضعيف لا يكون في الأفعال، وإنَّما يكون في الأسماء؛ نحو: قُوَّةٌ، وصُوَّةٌ، وحُوَّةٌ، وجَوٌّ، وبَوٌّ، ثم أرجع سيبويه ذلك إلى أسباب صوتية[6].

ويأتي المضعَّف المعتل من الرباعي أيضًا؛ نحو: وَسْوَسَ، ووَلْوَلَ، ووَشْوَشَ، وقد ذكر الفارابي في معجمه أربعة أفعال أخرى شبيهة بهذه الأفعال[7] ، وذكر الأشموني الفعلين: عَاعَى، وضَوضَى، وجعلهما من مضعَّف الرباعي[8].

وبهذا كُلِّهِ يمكن أن يُعترَض على التقسيم السابق بأنَّ المهموز والمضعَّف يكونان معتلَّين كما يكونان صحيحَين، وأما قولُ مصطفى المراغي ومحمد سالم في كتابهما (التوضيح): ((لا يُعترَض على التقسيم السابق باجتماع المهموز والناقص في مثل (رَأَى)، والمضعَّف والمهموز في مثل: (أَحَّ الظليم) بدعوى وجوب التباين في الأقسام))[9] ، فإنَّ هذا القول فيه ما هو صواب في رأيي، وفيه ما هو خطأ؛ لأنَّ التبايُن في الأقسام يكون على نوعين:

أ- تبايُن بالتَّضاد: فالأقسام الصرفية التي يكون التبايُن فيها بالتَّضاد، لا تجتمع في كلمة واحدة؛ وذلك مثل تقسيم الفعل على مجرد ومزيد، وجامد ومتصرف، وصحيح ومعتل، فلا يمكن أن يكون الفعل مجردًا ومزيدًا، أو جامدًا ومتصرفًا، أو صحيحًا ومعتلًّا في آنٍ واحد.

ب- تبايُن بالاختلاف: ويصحُّ في الأقسام الصرفية التي يكون فيها التبايُن من هذا النوع أن تجتمع في كلمة واحدة، فالفعل يمكن أن يكون مجردًا وجامدًا، أو مزيدًا ومتصرفًا، أو مضعَّفًا ومهموزًا؛ أو مثالًا وناقصًا؛ لأنَّ هذه الأقسام مختلفة فيما بينها وليست متضادة.

فاجتماع المهموز والناقص وهو المذكور في القول السابق يفترض على حسب تقسيمهم للأفعال الصحيحة والمعتلة أن يكون من النوع الأول الذي لا يجوز أن يجتمع في كلمة واحدة؛ لأنَّ المهموز عندهم من أقسام الصحيح، والناقص من أقسام المعتل.

غير أنَّ اجتماعهما في الفعل (رَأَى) وغيره يُعدُّ دليلًا على أنَّ المهموز ليس مختصًّا بأقسام الصحيح؛ إذ لو كان مختصًّا بأقسامه لما جاز أن يجتمع مع الناقص في كلمة واحدة.

ثانيًا: أنَّ إدراج المضعَّف والمهموز في أقسام الصحيح خلافُ ما عليه جمهور الصرفيين، نصَّ على ذلك اليزدي، معلِّلًا ذلك بأنَّ للمضعَّف والمهموز أحكامًا خاصة، فلا يجوز إدراجهما في الصحيح، كما لا يجوز إدراج الأفعال المعتلة فيه؛ لأنَّ هذه الأفعال لها أيضًا أحكامٌ خاصة[10].

ومن هذه الأحكام الخاصة بالفعل المهموز:

1- أنَّ همزته قد تُحذَف تخفيفًا لكثرة الاستعمال؛ وذلك في[11]:

أ- صيغة الأمر من الفعلين الصحيحين (أَخَذَ، وأَكَلَ)، فإنَّ القياس فيهما أن يقال: أُأْخُذْ، وأُأْكُلْ، لكنهم حذفوا الهمزة الساكنة التي هي فاء الكلمة تخفيفًا، ثم حذفوا همزة الوصل التي جيء بها للتخلص من الابتداء بالساكن، فصار الفعلان: خُذْ، وكُلْ، قال تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾ [12].

ب- صيغة الأمر من الفعلين الصحيحين (أمر، وسأل) وذلك إذا وقعا ابتداءً؛ نحو قوله تعالى: ﴿سَلْهُمْ أَيُّهُمْ بِذَلِكَ زَعِيمٌ﴾ [13]، وقول النبي ﷺ: ((مُرُوا أَوْلاَدَكُمْ بِالصَّلاَةِ وَهُمْ أَبْنَاءُ سَبْعٍ))[14] ، أما إذا لم يقعا ابتداءً فالأكثر ألَّا تُحذَف منهما الهمزة؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾ [15]، وقوله: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [16].

ج- صيغة المضارع والأمر من الفعل المعتل (رَأَى)، إذ الأصل في تصريفه أن يقال: رَأَى، يَرْأَى، ارْأَ، لكنهم حذفوا الهمزة التي هي عين الكلمة تخفيفًا بعد نقل حركتها إلى الفاء في المضارع والأمر، فقالوا: يَرَى، رَه، وقد جاء مهموزًا على الأصل للضرورة في قول الشاعر[17]:

أُرِي عَيْنَيَّ ما لم تَرْأياهُ

كِلانا عَالِمٌ بالنُّرَّهَاتِ

د- صيغة الماضي والمضارع والأمر من الفعل المعتل (أرى)، والأصل في تصريفه أن يقال: أَرْأَى، يُرْئِي، أَرْءِ، على مثال: أَعْطَى، يُعْطِي، أَعْطِ، فحذفوا همزة الكلمة، وهي عينها في جميع صِيَغِ الفعل.

2- أنَّ المهموز الفاء قد تُقلب همزته حرفَ علة؛ نحو قلبها في: أَأْمَنَ، وأُؤْمِنُ، فإنه لمَّا اجتمعت همزتان، الأولى متحركة والثانية ساكنة، قُلِبت الهمزة الثانية حرفَ علةٍ يناسب حركة الهمزة الأولى، فقيل: آمَنَ، وأُومِنُ[18]، ومن هنا ذهب البنتني إلى أنَّ المهموز لم يُسمَّ صحيحًا؛ لأنَّ همزته تصير حرف علَّة إذا لينت[19].

وإذا أُسنِد الفعل المهموز اللام للضمير المتحرك فمن العرب من يقلب همزته ياء؛ فيقال: قَرَيْتُ، وبَدَيْتُ، وتَوَضَّيْتُ، وأَخْطَيْتُ، ويقلبون الهمزة ألفًا في المضارع الدال على المتكلم؛ نحو: أَقْرَا، وأَبْدَا، وإذا دخل على هذا المضارع جازم، فإنه يقال: لم أَقْرَا، ولم أَبْدَا[20].

وأما المهموز العين فقد تُقْلَب همزتُه ألفًا؛ نحو: سَأَلَ، يقال فيها: سَالَ، وفي مضارعه: يَسَالُ، وقد جاء على هذا قولُ الشاعر[21]:

سَالَتْ هُذَيْلٌ رَسولَ اللَّهِ فاحِشَةً

ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بِمَا جَاءَتْ وَلَمْ تُصِبِ

وأما الأحكام الخاصة التي تجري على الفعل المضعَّف فهي تتعلَّق باجتماع الحرفين المتماثلين في الفعل الثلاثي، فإنه يُسكَّن أولهما بعد تحركه، ويبقى الثاني على حركة البناء في الفعلين الماضي والأمر، وعلى حركة الإعراب في الفعل المضارع، وعلى سبيل المثال:

- الفعل الماضي (شَدَّ) أصله (شَدَدَ)، سُكِّنت الدال الأولى، وبقيت الدال الأخرى على حركة البناء، وهي الفتح.

- والفعل المضارع (يَشُدُّ) أصله (يَشْدُدُ) سُكِّنت الدال الأولى، ونُقِلَتْ حركتها إلى الشين قبلها، وبقيت الدال الأخرى على حركة الإعراب، وهي الضمَّة.

فإذا أصابَ الحرفَ الثاني سكونٌ عارضٌ للبناء؛ فحينئذٍ يَتعذَّر النطق بالفعل لالتقاء الساكنين، ومن أجل ذلك تعود الحركة إلى الحرف الأول، ويُفَكُّ الإدغام وجوبًا؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ﴾ [22]، وقوله: ﴿وَلَئِنْ رُدِدْتُ إِلَى رَبِّي﴾ [23]، وقوله: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ [24]، وقوله: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ﴾[25].

أما إذا لم يعرض عارضٌ يوجب فكَّ الإدغام فإنه يجب حينئذٍ الإبقاء عليه؛ نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ﴾ [26]، وقوله: ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ﴾ [27].

وقد يجوز الإبقاء على الإدغام وفكِّه؛ فمثال الإدغام قول الشاعر[28]:

فَغُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ

فَلَا كَعْباً بَلَغْتَ وَلَا كِلَابَا

ومثال فكِّه قوله تعالى: ﴿وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ﴾[29].

فهذه الأحكام الخاصة بالفعلين المهموز والمضعَّف

توجب علينا أن ننظر إليهما نظرةً تختلف عن نظرتنا إلى غيرهما من الأفعال الصحيحة، وأن ندرسهما مُستقلَّيْن عن الأفعال الصحيحة والمعتلة، ثم نبيِّن أنَّ منهما ما يكون صحيحًا، ومنهما ما يكون معتلًّا، وبهذا يزول الاضطراب الواقع في هذا التقسيم.

وهناك طائفة من الصرفيين ممَّن ذكروا هذا التقسيم، أشاروا إلى أنَّ المهموز والمضعَّف يكونان معتلين كما يكونان صحيحين، ومن هؤلاء محمد عبد الخالق عضيمة، قال: ((المهموز يكون صحيحًا؛ نحو: سأل، ومعتلًّا؛ نحو: آلَ، ووأل، ورأى، والمضعَّف يكون صحيحًا؛ نحو: شدَّ، ومعتلًّا؛ كـ(وَدَّ، وحَيَّ)))[30].

ومنهم جرجي شاهين، قال: ((وقد يكون بعض الأفعال معتلًّا ومهموزًا معًا؛ كما في (آلَ، ورَأَى)، ومعتلًّا ومضعَّفا؛ كما في (وَدَّ) ... فيعامل في كلٍّ من ذلك بالحكم المقرر له في بابه))[31] ، وقال عبد اللطيف: ((وقد يكون المهموز المعتل؛ مثل: أَتَى، أَبَى، أَنَى، رَأَى، ولكنه في مثل هذه الحالة يُصنَّف مع المعتل))[32] ، وقال نحو ذلك في المضعَّف.

المبحث الثاني:

التقسيمات التي لم يُجعَلا فيها من أقسام الصحيح:

بدأ علماء اللغة والصرف[33] في تقسيم الأفعال بجعلِ كلٍّ من السالم، والمضعَّف، والمهموز، والمثال، والأجوف، والناقص، واللفيف أقسامًا مستقلة بذاتها، ثم جاء مِن بعدِهم مَن أدرج بعض الأقسام الفرعية في قسم رئيس، غير أنهم لم يُدرجوا المهموز والمضعَّف في أقسام الفعل الصحيح.

وأرى في هذا المبحث أن أتعرَّض لكلٍّ هذه الأقسام المتنوعة بشيء من التفصيل، وطريقتي في هذا العرض، ستكون بذكرِ العالِم اللغوي أو الصرفي وذكرِ تقسيمه، ومَن شاركه في هذا التقسيم إن وُجِد، ثم ما يُلاحَظ على هذا التقسيم بوجهٍ عام، وذلك على النحو الآتي:

الفارابي (350هـ):

قسَّم الفارابي أجناسَ الكلام في معجمه ستة أقسام: السالم، والمضعَّف، والمثال، والأجوف، والناقص، والمهموز[34].

والملاحظ في هذا التقسيم أنَّ الفارابي:

أ_ لم يوزِّع هذه الأقسام على الصحيح والمعتل وإنما جعلها عامةً لأجناس الكلام.

ب_ لم يجعل هذه الأقسام مقصورة على الأفعال، بل جعلها شاملة للأفعال والأسماء، وكان يبدأ في معجمه في كلِّ قسم من الأقسام السابقة بالأسماء ثم الأفعال[35].

ج_ لم يذكر في تقسيمه لأجناس الكلام اللفيفَ بوصفه قسماً مستقلاً، وإنما ذكره ضمن (الأجوف أو الناقص أو كليهما)، فقال: ((وبابٌ من العربية يُقالُ له اللفيف؛ لاجتماع حرفين معتلين فيه، وهو مثل طَوَى يَطْوِي، ولَوَى يَلْوِي))[36] ، فهذا هو اللفيف المقرون، أما اللفيف المفروق فإنه يلحقه بالمثال بعد قوله: ((ومن المعتل العجز))[37].

ابن سيده (458هـ):

قسَّم ابن سيده الأبنية في معجمه على سبعة أبواب: باب الثنائيّ المضعَّف الصحيح، باب الثلاثيّ الصحيح، باب الثنائيّ المضعَّف من المعتلّ، باب الثلاثيّ المعتلّ، باب الثلاثيّ اللفيف، باب الرباعيّ، باب الخماسيّ[38]، وهذه الأبواب تتكرر تحت كلِّ حرفٍ من حروف المعجم.

والملاحظ في هذا التقسيم:

أ- أنَّ ابن سيده لم يجعل المضعَّف من أقسام الصحيح، بل جعله مشتركًا بين الصحيح والمعتل؛ ولهذا جعل بابًا للمضعَّف الصحيح وبابًا آخر للمضعَّف المعتل.

ب- أنه لم يجعل المهموز بابًا مستقلًا، ولكنه أدرجه في أبواب المعتل[39]، ويعني هذا أنه يعدُّ الهمزة حرف علة.

ج- أنَّه قصد بالثنائي المضعَّف ما كان عينه ولامه من جنس واحد، أو ما كان فاؤه ولامه الأولى من جنس، وعينه ولامه الثانية من جنس؛ وهو قد يكون صحيحًا؛ نحو: عَضَّ، وزَعْزَعَ، أو معتلًّا؛ نحو: وَدَّ، ووَسْوَسَ[40].

د- أنه جعل للفيف بابًا مستقلًا عن باب المعتل مع أنه منه.

الجرجاني:

بيَّن الجرجاني أنَّ الفعل الثلاثي ينقسم على سبعة أبواب، هي: الصحيح، والمضعَّف، والمهموز، والمثال، والأجوف، والناقص، واللَّفيف[41].

والملاحظ في هذا التقسيم:

أ- أنَّ الجرجاني جعل هذه الأقسام مختصة بالفعل الثلاثي، ولم يمنعه ذلك من أن يذكر الفعل الرباعي، والاسم في بعض التقسيمات السبعة، فقد ذكر الفعلين الرباعيين (زَحْزَحَ، وزَلْزَلَ) في المضعَّف، وذكر الاسمين (وَيْل، ويَوْم) في اللفيف المقرون[42]، ويُفسَّر ذلك بأنَّ الجرجاني يرى أنَّ هذه التقسيمات السبعة تتجلَّى بوضوح في الفعل الثلاثي وأنَّ هذا الفعل هو محطُّ نظر الصرفي واهتمامه عند الحديث عن هذه التقسيمات لما يترتَّب في بعضها من تغييرات لا سيَّما عند إسنادها إلى الضمائر.

ب- أنه ذكر في هذه الأقسام الصحيح ولم يذكر المعتل وإن كان قد ذكر أقسامه.

ج- أنه لم يجعل المضعَّف والمهموز من أقسام الصحيح، ولم يذكر الفعل السالم.

وتبع الميدانيُّ (518هـ) الجرجانيَّ في هذا التقسيم غير أن الفرق بينهما فيما يأتي:

1- أنَّ الجرجاني سمَّى الأقسام السبعة أبنية الأفعال الثلاثية، وسماها الميداني ألقاب الأنواع[43].

2- أنَّ الجرجاني لم يذكر السالم البتة، في حين ذكر الميداني أنّ الصحيح يقال له السالم أيضًا[44].

3- أنَّ الجرجاني جعل المهموز الثالث في الترتيب، في حين أخَّر الميداني المهموز، فجعله السابع بعد الأقسام الأربعة المعتلة[45].

وممَّن تبع الجرجاني في هذا التقسيم بدر الدين العيني (855هـ) غير أنه ذكر أنها ثمانية وليست سبعة؛ لأنه جعل اللفيف المفروق، واللفيف المقرون قسمين مستقلين[46]، وليس قسمًا واحدًا كما فعل الجرجاني.

ابن يعيش (643هـ):

تحدَّث ابن يعيش في (تصرُّف الفعل) عن بناء (فعل) وذكر أنَّ هذا البناء يختصُّ به الماضي، ويأتي منه على ثلاثة أضرب: صحيح، ومضعَّف، ومعتل[47].

والملاحظ في هذا التقسيم:

أ- أن ابن يعيش جعل الأقسام ثلاثة بعد أن كانت تصل إلى ستة عند الفارابي، وسبعة عند ابن سيده والجرجاني، وذلك لأنَّ ابن يعيش جعل المثال والأجوف والناقص قسمًا واحدًا، وهو المعتل.

ب- أن ابن يعيش لم يجعل المضعَّف من أقسام الصحيح.

ج- أنه لم يجعل المهموز قسمًا مستقلًا أو قسمًا من أقسام الصحيح أو المعتل، وإنما جاء بأمثلة له عَرَضًا في الصحيح والمعتل؛ فذكر في الصحيح: (بَرَأَ، زَأَرَ، أَمَرَ)، وذكر في المعتل: (وَطِئَ، يَئِسَ، نَأَى، رَأَى)[48].

ابن الحاجب (646هـ):

ذهب ابن الحاجب إلى أن الأبنية تنقسم على قسمين: صحيحٍ ومعتلٍّ، وأنَّ المعتل يأتي على خمسة أنواع: مثال، وأجوف، وناقص، ولفيف مقرون، ولفيف مفروق[49].

والملاحظ في هذا التقسيم:

أ- أنَّ ابن الحاجب جعل الصحيح قسمًا واحدًا، وأنه لم يذكر المهموز ولا المضعَّف، قال اليزدي: ((فاعلم أيضًا أنَّ المصنِّف لم يتعرَّض لذكر المضاعف ولا المهموز، فكأنهما عنده من قبيل الصحيح))[50] ، ولم يذكر اليزدي دليلًا على دعواه تلك، فالأَوْلى في رأيي ألَّا يُوجَّهَ عدم ذكره للمضعَّف والمهموز هذا التوجيه الذي ذكره اليزدي، خصوصًا أنَّ اليزدي لا يجيز عدَّهما من الصحيح، فلماذا يحمل تقسيم ابن الحاجب على شيء لا يجيزه هو نفسه، ومن العجيب أنه يعترض بعد ذلك على هذا الذي توهمه في ابن الحاجب، بقوله: ((وهذا خلافُ ما عليه الجمهور، وأيضًا لا شكَّ في أنَّ لهما أحكامًا مخصوصة، فلا يجوز عدُّهما من الصحيح، كما لا يجوز عدُّ المعتلات من الصحيح؛ إذ لها أيضًا أحكامٌ مخصوصة))[51].

ب- جَعَلَ ابن الحاجب الفعل المعتل على خمسة أقسام كما هو الشائع عند الصرفيين.

ج- ذكر ابن الحاجب أن اللفيف المقرون يكون بالفاء والعين، أو بالعين واللام[52]، مما يعني أنَّ هذا التقسيم ليس مقتصرًا على الفعل من دون الاسم؛ إذ إنه لا يمكن أن يكون في الأفعال ما هو لفيف مقرون بالفاء والعين، وإنما ذلك في الأسماء؛ نحو: يَوْم، ووَيْل.

وتبع الحيدرةُ اليمني (599هـ) ابنَ الحاجب في هذا التقسيم، فقال: ((واعلم أن الفعل ينقسم بعد ذلك قسمين: صحيح ومعتل))[53] ، ولم يذكر المضعَّف والمهموز في الصحيح، في حين ذكر في المعتل أقسامه، غير أنه جعلها أربعة؛ وهي: المثال، والأجوف، والناقص، واللفيف المفروق، ولم يذكر اللفيف المقرون، ولم يُشِر إليه أيضًا.

الرضي (686هـ):

قسَّم الرضي الأبنية على صحيح ومعتل، ثم قسَّمها قسمة أخرى على مهموز وغير مهموز، ثم قسَّمها قسمة ثالثة على مضعَّف وغير مضعَّف[54].

والملاحظ في هذا التقسيم:

أ- أنَّ الرضي هو الوحيد الذي أوصل هذه التقسيمات إلى ثلاثة تقسيمات مختلفة بخلاف ما عليه سائر الصرفيين فإنهم يجعلونها قسمًا واحدًا فقط، ولعله فعل ذلك لأنه رأى أن المهموز والمضعَّف يكونان صحيحين مرة ومعتلين مرة أخرى، فلا يمكن جعلهما ضمن الصحيح وحده أو المعتل وحده، ولهذا لما ذكر المهموز بيَّن أنه قد يكون صحيحًا؛ نحو: أَمَرَ، وسَأَلَ، وقَرَأَ، أو معتلًا؛ نحو: آلَ، ووَأَلَ، ورَأَى، ولمَّا ذكر المضعَّف بيَّن كذلك أنه قد يكون صحيحًا؛ نحو: مَدَّ، أو معتلًّا؛ نحو: وَدَّ [55].

ب- أنَّ الرضي لم يجعل المهموز والمضعَّف قسمين مستقلين تابعين للتقسيم الأول؛ لأن المهموز والمضعَّف لا ينفكان من أن يكونا صحيحين أو معتلين، فلو جعلهما تابعين للتقسيم الأول تُوُهِّم أنهما لا يكونان صحيحين ولا معتلين، والأمر ليس كذلك.

وقد نقل عضيمة في كتابه تقسيم الفعل عند الرضي، غير أنه جعل القسمة الثالثة والثانية قسمةً واحدة، فقال: ((وينقسم الفعل قسمة أخرى إلى مهموز، وغير مهموز، وإلى مضعَّف، وغير مضعَّف))[56].

البروسوي (بعد 855هـ):

قسَّم البروسوي الفعل على صحيح وغير صحيح، وجعل الصحيح ما ليس في حروفه الأصلية همزة ولا تضعيف ولا حرف علة، وأما غير الصحيح فيشمل المهموز، والمضعَّف، والمعتل[57].

والملاحظ في هذا التقسيم:

أ- أنَّ البروسوي لم يرتضِ أن يكون التقسيم الرئيس في هذه الأفعال تقسيمها على صحيح ومعتل، بل أتى بتقسيم جديد من عنده، وهو تقسيمها على صحيح وغير صحيح.

ب- أنه لم يجعل المهموز والمضعَّف في أقسام الصحيح، بل جعلهما في غير الصحيح، وتبعه في ذلك العالم المنزلي الذي بيَّن سبب ذلك بقوله متحدِّثًا في المضعَّف: ((وإنما لم يكن هذا الباب وباب المهموز من الصحيح؛ لانقلاب الهمزة والتضعيف حرف علة في بعض التصاريف؛ نحو: قَرَا في قَرَأَ، وتَقَضَّى في تَقَضَّضَ))[58].

السيوطي (911هـ):

قسَّم السيوطي[59] الفعل على قسمين: سالم، وغير سالم، وجعل غير السالم على ثلاثة أقسام رئيسة: المعتل، والمهموز، والمضعَّف، وقسَّم المعتل على خمسة الأقسام المعروفة (المثال، والأجوف، والناقص، واللفيف المفروق، واللفيف المقرون)[60].

والملاحظ في هذا التقسيم:

أ- أنَّ السيوطي لم يذهب إلى أن التقسيم الرئيس في الفعل هو تقسيمه على صحيح ومعتل، أو صحيح وغير صحيح، وإنما جعل التقسيمَ الرئيسَ تقسيمَ الفعل على سالم وغير سالم، وجعل المعتل أحد أقسام الفعل غير السالم.

وأما الصحيح فلم يذكره في هذا التقسيم، وإن كان قد استعمله في مواضع أخرى من كتابه استعمالًا مضطربًا، من ذلك أنه استعمله أحيانًا بمعنى الفعل السالم[61]، كقوله: ((حكم المهموز في تصاريفه حكم الصحيح؛ مثاله: أَكَلَ ... سَأَلَ ... وخَبَأَ))[62] ، ومن المعلوم أنَّ هذه الأفعال الثلاثة المهموزة هي أفعال صحيحة؛ لأنه ليس فيها حرف علة، فكيف تكون في حكم الصحيح، فالذي يظهر أنه أراد بذلك أنها تكون في حكم السالم؛ إذ إن هذه الأفعال ليست سالمة، لكنها تكون في تصاريفها في حكم السالم.

ويستعمل السيوطي مصطلح الصحيح أحيانًا أخرى بمعنى الفعل المقابل للفعل المعتل، كقوله: ((أحكام المضارع المهموز متقايسة بما تقدَّم، فإن كان صحيحًا، فحكمه كالصحيح))[63] ، فلا يمكن أن يكون قوله: فإن كان صحيحًا، بمعنى: فإن كان سالمًا؛ لأنه ليس هناك مهموز سالم لا عنده ولا عند غيره من الصرفيين، أما قوله الآخر: فحكمه كالصحيح، فإنَّ (الصحيح) هنا يمكن أن يكون بمعنى السالم.

فالسيوطي لم يستعمل مصطلح (الصحيح) في هذا التقسيم؛ لأنه لا مكان له فيه، فالسالم يغني عنه، وغيرُ السالم الذي يشمل الأقسام الثلاثة: المعتل، والمهموز، والمضعَّف، لم يرتضِ السيوطي أن يعبِّر عنه بـ(غير الصحيح) كما فعل غيره من قبل؛ لأنَّ غير الصحيح عنده في الغالب الأعم هو المعتل وحده.

ب- أنه لا يؤخذ على السيوطي جَعْلُهُ الفعلَ (وَلْوَلَ) مضعَّفًا رباعيًا، ولا جَعْلُهُ الفعلَ (رَأَى) مهموزًا[64]، مع أنهما فعلان معتلَّان؛ لأنه لم يجعل المهموز والمضعَّف من أقسام الصحيح، لكن يؤخذ ذلك على من جعلهما من أقسامه.

ج- أنه ضمَّ المعتل والمضعَّف والمهموز في قسم واحد، وهو الفعل غير السالم.

وتبع البنتني (1316هـ) السيوطي في هذا التقسيم فقسَّم الفعل على سالم، وغير سالم؛ لكنه صرَّح بأنَّ السالم يعني به الفعل الصحيح وهو ما خَلَتْ أصوله من أحرف العلة والهمزة والتضعيف، وأنَّ غير السالم يعني به المثال، والأجوف، والناقص، واللفيف بقسميه، والمضعَّف، والمهموز[65].

ثم ذكر أمورًا خاصة بالفعل المضعَّف والمهموز، وهي[66]:

أ- أنَّ المضعَّف جُعِل في غير السالم؛ لأنَّ حرف التضعيف قد يلحقه الحذف، في نحو: ظلَّ، قال تعالى: ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾[67]، والأصل: ظَلَلْتُمْ، بلامين وليس لامًا واحدة.

ب- أنَّ المهموز جُعِلَ في غير السالم لما فيه من التغييرات التي ليست في الفعل السالم.

ج- أنه إذا أُطلِق المهموز يُفهم منه الخالي عن

التضعيف وحروف العلة، وإلا فيقال المضعَّف المهموز؛ لنحو: أنَّ يَئِنُّ أنينًا، والمثال المهموز؛ لنحو: وَأَدَ، والأجوف المهموز؛ لنحو: جَاءَ، والناقص المهموز؛ لنحو: أَبَى، واللفيف المهموز؛ لنحو: أَوَى، ووَأَى، فيُسمَّى ما تقدَّمت فيه الهمزة لفيفًا مقرونًا، ويُسمَّى ما توسَّطت فيه الهمزة لفيفًا مفروقًا.

د_ أنَّ اللائق في هذين النوعين من الأفعال ألَّا يُجْعَلا من أقسام الفعل السالم الصحيح.

عبد الباقي (1354هـ):

قسَّم عبد الباقي الأفعال على أربعة أوجه: صحيح، ومهموز، ومعتل، ومضعَّف[68].

والملاحظ في هذا التقسيم:

أ- أنَّ عبد الباقي لم يُدرج المهموز والمضعَّف في الصحيح، ولهذا عرَّف الفعل الصحيح بأنه ما خلت أصوله من الهمزة وحرف العلة والحرفين المتجانسين[69].

ب- أنه جعل الصحيح مرادفًا للسالم، ولهذا قال بعد تعريفه السابق للصحيح: ((ويُسمَّى سالمًا، وخلافُه غيرُ سالم))[70].

ج- زعم أنه لا يوجد المعتل في الرباعي[71]، وهذا خلاف ما ذَكَر غيرُه من أنَّ (وسوس) وأخواتها تُعدُّ فعلًا معتلًّا، وهو من الرباعي المضعَّف.

د- استعمل في الأقسام الأربعة المذكورة أمثلة من الأسماء والأفعال على حدٍّ سواء.

المراغي (1371هـ):

قسَّم المراغي الفعل على مشترك بين الصحيح والمعتل (ويعني به المهموز والمضعَّف)، ومعتل (ويعني به الأقسامَ الخمسة المعروفة)، وسالم (ويعني به غير المعتل والمهموز والمضعَّف)[72].

والملاحظ في هذا التقسيم:

أ- أنَّ المراغي لم يقصر المهموز والمضعَّف على الصحيح وحده، بل وزَّعه على الصحيح والمعتل، فجعله مشتركًا بينهما، ولهذا مثَّل للمهموز الصحيح بالأفعال (أَمَرَ، سَأَلَ، بَدَأَ)، ومثَّل للمهموز المعتل بالأفعال (أَتَى، نَأَى، جَاءَ)، وجعل المضعَّف على قسمين: مضعَّف ثلاثي صحيح؛ نحو: سَدَّ، ومَدَّ، ومعتل؛ نحو: وَدَّ، ومضعَّف رباعي صحيح؛ نحو: زَلْزَلَ، ومعتل؛ نحو: وَسْوَسَ[73].

ب- أنَّ المراغي قد سبقت الإشارة إلى أنه ممَّن أيَّد التقسيم السابق الذي يُدرِج المهموز والمضعَّف في أقسام الصحيح، وهو لا يعترض عليه بوجود المهموز والناقص في مثل: رَأَى، ويبدو أنه بهذا التقسيم الجديد قد تراجع عن رأيه الأول، لوجود ما يدعو لذلك، وهو أنَّ المهموز والمضعَّف يكون في المعتل كما يكون في الصحيح.

ولم أجد بعد المراغي أحدًا من الصرفيين أتى بتقسيمات أخرى للفعل من حيث الصحة والاعتلال، فأكثر الصرفيين المحدثين اعتمدوا على التقسيم الذي جُعِل فيه المضعَّف والمهموز من أقسام الصحيح.

وبعد عرض هذه التقسيمات المتنوعة بأشكالها المتعددة يميل الباحث إلى تقسيم الرضي، إذ إن تقسيمه يخلو من التداخل والاضطراب بجعله هذا التقسيم ثلاثةَ تقسيماتٍ مختلفة، وذلك على النحو الآتي:

التقسيم الأول: تقسيم الفعل على صحيح ومعتل.

التقسيم الثاني: تقسيم الفعل على مهموز وغير مهموز.

التقسيم الثالث: تقسيم الفعل على مضعَّف وغير مضعَّف.

وبهذا لن يكون الحكم على الأفعال (رأى)، و(يئس)، و(وأى) ونحوها، بأنها أفعال معتلة مهموزة من باب التبايُن في الأقسام بالتضاد، وإنما سيكون من باب التبايُن في الأقسام بالاختلاف، لأن المهموز في هذا التقسيم لن يكون حكرًا على الفعل الصحيح وحده دون المعتل.

الهوامش:

(1) ينظر: منحة الجليل 268/4، والمدخل الصرفي 22، والتطبيق الصرفي 42، ومن الصرفيين من جعل الفعل (وسوس) فعلًا معتلًّا، وهذا هو الصحيح في رأيي؛ لأنه ينساق مع تعريف الفعل المعتل. ينظر: ديوان الأدب 289/3_290، وشرح الشافية 34/1.

(2) ينظر: الجمل في النحو 397، وكشف المشكل 205/1، ومنحة الجليل 4/ 276_277، وشذا العرف 18، ودروس في علم الصرف 121/1.

(3) دروس في علم الصرف 118/1.

(4) ينظر: المهذب في علم التصريف 95_98، وشذا العرف 15_16، والصرف 90_ 101، ودروس في علم الصرف 118/1، والمستقصى في علم التصريف 111_118، والمدخل الصرفي 21_22. ومن المحدثين مَنْ لا يُعِدُّ الفعل السالم من أقسام الصحيح، فالفعل الصحيح عنده هو المهموز والمضعَّف فحسب. ينظر: مطالع السعد 5، ونزهة الطرف في مختصر الصرف 16.

(5) شرح القصيدة الكافية في التصريف 34.

(6) ينظر: كتاب سيبويه 400/4_401.

(7) ينظر: ديوان الأدب 289/3_290.

(8) ينظر: شرح الأشموني 2/ 69.

(9) تهذيب التوضيح في الصرف 13.

(10) ينظر: شرح الشافية 1/ 33.

(11) ينظر: منحة الجليل 277/4_279، والصرف 92_93.

(12) سورة الأعراف 31.

(13) سورة القلم 40.

(14) الحديث في: سنن أبي داود 133/1.

(15) سورة طه 132.

(16) سورة النحل 43.

(17) البيت لسراقة البارقي في: سر صناعة الإعراب 1/ 46، و شرح شافية ابن الحاجب 474/4.

(18) ينظر: الفصوص الياقوتية 35.

(19) ينظر: المصدر السابق.

(20) ينظر: معاني القرآن 335/1، وسر صناعة الإعراب 30/3، 3/ 57، ومنحة الجليل 280/4.

(21) البيت لحسان بن ثابت في: شرح ديوانه 67، وكتاب سيبويه 3/ 468، وشرح شافية ابن الحاجب 486/4.

(22) سورة ص 20.

(23) سورة الكهف 36.

(24) سورة مريم 75.

(25) سورة النور 31.

(26) سورة الحجرات 3.

(27) سورة مريم 25.

(28) البيت لجرير في: ديوانه 821، وشرح شافية ابن الحاجب 356/4.

(29) سورة لقمان 19.

(30) المغني في تصريف الأفعال 39.

(31) سُلَّم اللسان في الصرف والنحو والبيان 12.

(32) المستقصى في علم التصريف 112.

(33) لن أتطرق للحديث عن من لم يُصرِّح بتقسيمه للفعل من حيث الصحة والاعتلال؛ مثل سيبويه فإنه من الواضح أنه يُقسِّم الفعل إلى صحيح ومعتل، وقد جاء حديثه عنهما في مواضع كثيرة من كتابه، غير أنه لم يُصرِّح بهذا التقسيم، ولم يُفصِّل فيه القول، ينظر: كتاب سيبويه 330/3، 339، 381، 343، 431.

(34) ينظر: ديوان الأدب 76/1.

(35) ينظر: المصدر السابق 11/1، 76_77.

(36) المصدر السابق 77/3.

(37) المصدر السابق 264/3، 270، 276، 279، 282.

(38) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم 53/1، 111، 206/2، 209، 469، 39/4.

(39) ينظر: المصدر السابق 209/2، 394/3، 403، 226/5.

(40) ينظر: المصدر السابق 66/1، 77، 539/8، 368/9.

(41) ينظر: المفتاح في الصرف 36.

(42) ينظر: المصدر السابق 39، 42.

(43) ينظر: نزهة الطرف في علم الصرف 12.

(44) ينظر: المصدر السابق.

(45) ينظر: المصدر السابق 14.

(46) ينظر: وسائل التعريف في مسائل التصريف 45.

(47) ينظر: شرح الملوكي في التصريف 38.

(48) ينظر: المصدر السابق 40، 41، 50، 52، 61.

(49) ينظر: الشافية في علم التصريف 9.

(50) شرح الشافية 33/1.

(51) المصدر السابق.

(52) ينظر: الشافية في علم التصريف 9.

(53) كشف المشكل 203/1.

(54) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب 27/1_28.

(55) ينظر: المصدر السابق 28/1.

(56) المغني في تصريف الأفعال 39.

(57) ينظر: المطلوب بشرح المقصود، 76.

(58) أنوار الربيع 10.

(59) سبق العزي السيوطي إلى هذا التقسيم غير أنه جعل المعتل سبعة أقسام؛ وهي: المعتل بالفاء، والمعتل بالعين، والمعتل باللام، والمعتل بالعين واللام، والمعتل بالفاء واللام، والمعتل بالفاء والعين، والمعتل بالفاء والعين واللام، ولمَّا كان القسمان الأخيران مختصَّينِ بالاسم لم يذكرهما السيوطي واقتصر على ذكر الخمسة الأقسام الأولى المختصة بالفعل. ينظر: شرح مختصر التصريف العزي 29، 107.

(60) ينظر: شرح القصيدة الكافية 21_23.

(61) ينظر: المصدر السابق 26، 30، 31، 34، 35، 36، 38.

(62) المصدر السابق 34.

(63) المصدر السابق 38.

(64) ينظر: المصدر السابق 23، 26.

(65) ينظر: الفصوص الياقوتية 26_27.

(66) ينظر: المصدر السابق 31، 36.

(67) سورة الواقعة 65.

(68) ينظر: توضيح الصرف 39.

(69) ينظر: المصدر السابق.

(70) المصدر السابق.
(71) ينظر: المصدر السابق 40.
(72) ينظر: هداية الطالب 33_35.
(73) ينظر: المصدر السابق34.

المصادر المراجع:

1- القرآن الكريم.
2- أنوار الربيع في الصرف والنحو والمعاني والبيان والبديع، لمحمود العالم المنزلي (1311ه)، مصر، مطبعة التقدم العلمية، 1903م.
3- التطبيق الصرفي، لعبده الراجحي، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1999م.
4- تهذيب التوضيح في الصرف، لأحمد مصطفى المراغي، محمد سالم علي، مصر، مطبعة السعادة، ط2، 1921م.
5- توضيح الصرف في الأوزان والموزونات وخواص الأبواب، لمحمد عبد الباقي الهندي فرنجي محلي الأنصاري الأيوبي، 1354ه.
6- الجمل في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (340ه)، تحقيق: علي توفيق الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1984م.
7- دروس في علم الصرف، لأبي أوس إبراهيم الشمسان، الرياض، مكتبة الرشد، ط1، 1997م.
8- ديوان الأدب، لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي (350ه)، تحقيق: أحمد مختار عمر، القاهرة، مؤسسة دار الشعب، ط1، 2003م.
9- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، القاهرة، دار المعارف، ط3، 1986م.
10- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ط1، 1985م.
11- سلم اللسان في الصرف والنحو والبيان، جرجي شاهين عطية، بيروت، دار الريحاني، ط4.
12- سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي السِّجِسْتاني (275ه)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية.
13- الشافية في علم التصريف، لابن الحاجب عثمان بن عمر الدويني (646ه)، تحقيق: حسن أحمد العثمان، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط1، 1995م.
14- شذا العرف في فن الصرف، لأحمد الحملاوي، مراجعة: حجر عاصي، بيروت، دار الفكر العربي، ط1، 1999م.
15- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لأبي الحسن علي بن محمد الأشموني (900ه)، تحقيق: محمد محيي الدين، بيروت، دار الكتاب العربي، ط1، 1955م.
16- شرح الشافية، للخضر اليزدي (أتممه 720ه)، تحقيق: أحمد حسن العثمان، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، 1996م.
17- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (686ه)، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرَيْنِ، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط1.
18- شرح القصيدة الكافية في التصريف، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (911ه)، تحقيق: ناصر حسين علي، دمشق المطبعة التعاونية، 1989م.
19- شرح مختصر التصريف العزي، لمسعود بن عمر سعد الدين التفتازاني (791ه)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، المكتبة الأزهرية، ط8، 1997م.
20- شرح الملوكي في التصريف، لموفق الدين يعيش بن يعيش (643ه)، تحقيق: فخر الدين قباوة، حلب، المكتبة العربية، ط1، 1973م
21- الصرف، لحاتم صالح الضامن، دبي، مركز جمعة الماجد.
22- الفصوص الياقوتية على الروضة البهية، لنووي البنتني الجاوي (1316ه)، مصر، المطبعة البهية، 1882م.
23- كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (148ه)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت، ط1.
24- كشف المشكل في النحو، لأبي الحسن علي بن سليمان الحيدرة (599ه)، تحقيق: هادي عطية مطر، بغداد، مطبعة الإرشاد، ط1، 1984م.
25- المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (458ه)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2000م
26- المدخل الصرفي تطبيق وتدريب في الصرف العربي، لعلي بهاء الدين بوخدود، بيروت، المؤسسة الجامعية، ط1، 1988م.
27- المستقصى في علم التصريف، لعبد اللطيف محمد الخطيب، الكويت، دار العروبة، ط1، 2003م.
28- مطالع السعد لمطالع الجوهر الفرد، لإبراهيم بن ناصيف اليازجي، بيروت، مطبعة المرسلين اليسوعيين، ط2، 1881م.
29- المطلوب شرح المقصود في التصريف، شمس الدين أحمد بن عبد الله البروسوي (ت بعد 855 ه)، مصر، المطبعة الميمنية، 1893م.
30- معاني القرآن للأخفش، لأبي الحسن المجاشعي، المعروف بالأخفش الأوسط (215ه)، تحقيق: هدى محمود قراعة، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط1، 1990م.
31- المغني في تصريف الأفعال، محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، دار الحديث، ط1، 1996م.
32- المفتاح في الصرف، لعبد القاهر الجرجاني (471ه)، تحقيق: علي توفيق الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1987م.
33- منحة الجليل، لمحمد محيي الدين عبد الحميد (1392ه)، القاهرة، دار إحياء التراث العربي، ط20، 1980م.
34- المهذب في علم التصريف، صلاح مهدي الفرطوسي، وهاشم طه شلاش، بيروت، مطابع بيروت الحديثة، ط1، 2011م.
35- نزهة الطرف في علم الصرف، لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني (518ه)، قسطنطينية، مطبعة الجوائب، ط1، 1299م.
36- نزهة الطرف في مختصر الصرف، للويس شيخو اليسوعي، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ط3، 1898م.
37- هداية الطالب قسم الصرف، أحمد مصطفى مراغي بك (1952).
38- وسائل التعريف في مسائل التصريف، لبدر الدين محمود بن أحمد العيني (855ه)، تحقيق: كرم محمد زرندح، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، 2007م.

The Different Classifications of Sound and Weak verbs

Omar Ali Omar Babaeer

Abstract

The reader who reads the morphologists' classifications of sound verbs into salem, Mahmoz and modhaf, and the weak verbs into the medhaaf, agwaf , nagus, and lefeef, may think that this is the only classification of these types of verbs since many of the ancient and modern morphology books mentioned only this classification and did not refer to any another classification. However, I noticed disorder and confusion in this classification. This led me to read all the morphologists' books, and I discovered that there are more than eight other classifications and some of them are better in my opinion than this classification, which is adopted in all modern morphological studies.The study is divided into two sections. The first section dealt with the classification in which the morphologists regarded Almahmoz and medhaaf as sound verbs and showed the incorrectness of this classification. In the second section, I tackled the classifications in which the previously mentioned verbs are not regarded sound verbs and from these classifications, I have chosen the most acceptable one which causes no confusion at all.